العملة الرّقميّة وموقف القانون السوريّ منها

الدكتور: محمد صالح الدالي

قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة حمص

الملخّص

بات المجتمع الحالي لا يمتُّ بصلةٍ للمجتمع القديم، حيث أفرزت الثّورات العلميّة تطوّراتٍ عديدةٍ في كافّة المجالات، وبالطّبع إنّ علم القانون لا يمكن أن يكون بمعزلٍ عن هذه التطوّرات، فقد أفرزت هذه التطوّرات في مجال القانون عدّة مفاهيم جديدة، ومنها في المجال المالي مفهوم "**العملة الرّقميّة**"، والتي هي عبارة عن عملة مشفّرة غير منظورة يتمُّ تداولها عبر الإنترنت، وتتمتّع هذه العملة بالعديد من الخصائص، منها ما يُعتبر إيجابيّ ومنها ما يُعتبر سلبيّ، كما أن لهذه العملة آثار معينة تترتب على التعامل بها، وبما أن هذه العملة من المفاهيم الحديثة فلم يقم المشرِّع السوريّ بتحديد موقفه منها، مما يوجب علينا البحث في وضعها القانوني في سورية.

Abstract

The current society has no connection to ancient society, as scientific revolutions have produced many developments in all fields, and of course the science of law cannot be isolated from these developments. These developments in the field of law have produced several new concepts, including in the financial field the concept of “digital currency", which is an invisible encrypted currency that is traded over the Internet, and this currency has many characteristics, some of which are considered positive and some of which are considered negative, and this currency also has certain effects that result from dealing with it, and since this currency is a modern concept, it was not The Syrian legislator determines his position on it, which requires us to research its legal status in Syria.

أولاً- المقدّمة:

إنَّ المجتمع لا بل العالم بأسره أصبح اليوم خاضعاً للتطوُّر فهو في تطوُّرٍ دائمٍ، فكلَّ يوم لا يشبه اليوم الّذي سبقه ويكون أكثر تطوُّراً منه، وكل هذا التطور هو نتيجةً للتطوُّر التكنولوجي وتطوُّر الإنترنت وشبكة المعلومات الّتي يكاد لا يوجد أحد الآن إلا متّصلاً بها، وهذا التطور لقد مسّ جميع مناحي الحياة بما فيها الجانب المالي وخاصّة النقود.

فالنقود في تطوُّرٍ مستمرٍّ منذ أن بدأت نشأتها بالمقايضة حتّى وصولها إلى مرحلة العملة الورقيّة التي تتولّى الدّولة إصدارها بسلطتها السّيادية ويكون لها غطاء من الذّهب أو العملات الأجنبيّة يضمنها، وقد استقرَّت النقود أو العملة على هذا الوضع فترة طويلة حتّى عصرنا الحاضر، ومنذ فترةٍ قصيرةٍ قد ظهر نوع جديد من العملة جاء نتيجة التطور الهائل في التّكنولوجيا وشبكات الانترنت ألا وهو العملة الرّقميّة، وهي عملة ليس لها أيّ وجودٍ مادي فهي موجودة بشكل إلكتروني فقط ويمكن تسميتها أيضاً بالعملة الافتراضيّة أو الإلكترونيّة أو المشفّرة.

وبالتّأكيد إنّ هذه العملة لها محاسن ومساوئ ولها آثار تترتّب على استعمالها.

فما هي هذه العملة وما هي خصائصها وميّزاتها وهل يمكننا استعمالها في سورية أم أن ذلك ممنوع.

هذا ما سنكتشفه من خلال هذا البحث، فسندرس في هذا البحث تعريف ونشأة هذه العملة في المطلب الأول، وسنقوم بدراسة طبيعة هذه العملة وموقف القانون السوري منها في المطلب الثاني، وسندرس محاسن ومساوئ هذه العملة وآثارها في المطلب الثّالث.

ثانياً- أهمّيّة البحث:

تكمن أهمّيّة هذا البحث في أهمّيّة الموضوع الذي يعالجه فهذا الموضوع يعتبر من بين موضوعات السّاعة نظراً للتطوُّر الكبير الذي طرأ على المجتمع ولاعتماد المجتمع بشكل كبير على الوسائل الالكترونية في حياته والعملة الرقمية من بين هذه الوسائل التي يجب مواكبتها، فالتعرُّف على هذه العملة أمر هام لمواكبة التطور العالمي، كما أن لهذا البحث أهمية في توضيح موقف المشرع

السوري من هذه العملة وفي توضيح هل بالإمكان التعامل بها أم لا، كما أنّ أهميّته تكمن في الكشف عن مساوئ هذه العملة وتوجيه الانتباه إليها وفي التّعريف بآثار هذه العملة.

ثالثاً- أهداف البحث:

١-توضيح مفهوم العملة الرقمية.

٢-معرفة نشأة العملة الرقمية.

٣-توضيح خصائص وطبيعة هذه العملة.

٤-تحديد موقف المشرع السوري من هذه العملة.

5- التعرُّف على مدى إمكانيّة التعامل بهذه العملة ونتائج هذا التّعامل.

6- التّوعية من خلال التّعريف بمحاسن ومساوئ هذه العملة.

7- التعرّف على آثار التّعامل بهذه العملة.

رابعاً- إشكاليّة البحث:

تكمن إشكاليّة البحث في **التساؤلات التالية:**

1- ماهي العملة الرّقميّة؟

2- ما هي طبيعة العملة الرّقميّة وخصائصها؟

3- هل هي مثلها مثل النقود الّتي نعرفها أم تختلف عنها؟

4- ما هي النتائج المترتّبة على استخدام العملة الرّقميّة في سورية؟

5- ما هو موقف المشرِّع السّوري من هذه العملة وهل مسموح التعامل بها أم ممنوع ويشكِّل جريمة معاقباً عليها.

6- ما هي محاسن ومساوئ هذه العملة.

7- ما هي الآثار المترتّبة على استعمال هذه العملة.

خامساً- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التّاريخيّ في الحديث عن نشأة العملة الرّقميّة كما تمّ الاعتماد على المنهج التّحليليّ في تحليل مفهوم العملة الرقمية والتوصُّل لخصائصها وطبيعتها وفي تحليل النّتائج المترتّبة على استخدام هذه العملة للتوصّل إلى محاسنها ومساوئها وآثار التّعامل بها، مع الاستعانة

بالمنهج الاستقرائي للتوصل من خلال جزئيات معينة إلى القاعدة حول موقف المشرع السوري من هذه العملة.

سادساً- خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب، تحدثنا في المقدمة عن التطور التكنولوجي وتطور النقود وعما سنتحدث عنه في هذا البحث.

وسنتناول في **المطلب الأوّل** النّشأة التّاريخيّة للعملة الرّقميّة وتعريفها من خلال تقسيم هذا المطلب لفرعين: **الفرع الأول** يتحدث عن النّشأة التّاريخيّة، **والفرع الثاني** يتحدّث عن تعريف العملة الرّقميّة.

أما **المطلب الثاني** فسنتحدّث فيه عن طبيعة هذه العملة وموقف المشرِّع السوريّ منها من خلال تقسيمه لفرعين: **الفرع الأول** نتحدث فيه عن طبيعة العملة الرقمية، **والفرع الثاني** نتحدث فيه عن موقف المشرع السوري من العملة الرقمية.

والمطلب الثّالث سنتحدّث فيه عن محاسن ومساوئ العملة الرّقميّة وتحديد آثارها من خلال تقسيمه لفرعين: **الفرع الأول** نتحدّث فيه محاسن ومساوئ العملة الرّقميّة، **والفرع الثّاني** نتحدّث فيه عن آثار العملة الرّقميّة. **وذلك على النّحو التالي:**

المطلب الأول: النّشأة التّاريخيّة للعملة الرّقميّة والتعريف بها.
الفرع الأول: نشأة العملة الرّقميّة.
الفرع الثاني: تعريف العملة الرّقميّة وخصائصها.
المطلب الثاني: طبيعة العملة الرّقميّة وموقف المشرّع السوريّ منها.
الفرع الأول: طبيعة العملة الرّقميّة.
الفرع الثاني: موقف المشرّع السوريّ من العملة الرقمية.
المطلب الثّالث: محاسن ومساوئ العملة الرّقميّة وتحديد آثارها.
الفرع الأوّل: محاسن ومساوئ العملة الرّقميّة.

الفرع الثّاني: آثار العملة الرّقميّة.

المطلب الأول
النّشأة التّاريخيّة للعملة الرّقميّة والتعريف بها

إنّ نشأة العملة الرّقميّة هي نشأة حديثة نوعاً ما وذلك لارتباطها بالجانب التكنولوجي الذي هو حديث أيضاً فالفقهاء يجمعون على أن نشأتها الحقيقيّة تعود لما بين عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ كما أن لهذه العملة عدّة تعريفات وخصائص.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين لنتناول ما سبق ذكره:
الفرع الأول: نشأة العملة الرّقميّة.
الفرع الثاني: تعريف العملة الرّقميّة وخصائصها.

الفرع الأول
نشأة العملة الرّقميّة

نَشَأَت العملة الرّقميّة كضرورةٍ أملَتها حالة التطوّر الكبير في كل جوانب الحياة لاسيما في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والاتّصالات والبرمجة وتطور واتّساع التّجارة الدوليّة التي تحتاج إلى وسائل دفع سريعة وملائمة، وذلك نظراً لعدم قدرة العملات القانونيّة التّقليدية على تلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمعات المعاصرة وتعرّضها لمختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية.

وعند الحديث عن نشأة العملة الرّقميّة يجب الرّجوع إلى بداية ظهور فكرة العملات الافتراضيّة حيث أوّل تفكير بهذه العملات كان في عام ١٩٨٧ عندما قام مبرمج يدعى "**دافيدشوم**" بتصميم نقدٌ

رقميٌّ، إلا أنه لم يلقَ نجاحاً لابل تمّت مقاومته مقاومة شديدة أدّت إلى فشله عام ١٩٩٩، كما نشأت عام ١٩٩٦ عملة إلكترونية أخرى دُعيت (E– Gold) لم تلقَ بدورها رواجاً يذكر[1].

ثم في عام ١٩٩٨ اقترح المهندس الصيني "**واي داي**" نظاماً جديداً للعملة المشفّرة حيث يمكن للأفراد تكوين أموال من خلال حلّ الألغاز الحسابيّة المعقّدة أو كما تُسمّى المعادلات الخوارزميّة ورغم ذلك إلا أن بعض تفاصيل التنفيذ أصابتها بعض العيوب، لذلك حاول عالم الكمبيوتر "**هالفيني**" عام ٢٠٠٥ الخوض في هذا التحدي من خلال تقديم محتوى آخر حول أدلّة العمل القابلة لإعادة الاستخدام لتحسين وتطوير مفهوم العملات الافتراضية[2].

وفي عام ٢٠٠٧ كانت بداية ظهور العملة الرّقميّة بشكل يمكن وصفه بالرسميّ، حيث قام مبرمج مجهول الهويّة أطلق على نفسه اسم "**ساكوشي ناكاموتور**" بنشر ورقة بحث ذكر فيها فكرة استخدام عملة مشفّرة، وصفها بأنها نظامٌ نقديٌّ إلكترونيّ يُعتمَد في التّعاملات المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، فطرح هذه الفكرة من قِبَل هذا المبرمج كان محاولةً لخلق عملة غير خاضعة للرقابة، والهدف من ذلك هو تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشكلات النظام النقديّ التقليديّ ولمواكبة التغيّرات المتسارعة في عالم الأعمال على الشبكة الافتراضية[3].

وفي عام ٢٠٠٨ تمّ إنشاء موقع خاص لهذه العملة الّتي أسماها "**البيتكوين**" ونشر عليه ورقة عنوانها "**البيتكوين نظام نقدي إلكتروني من النِّد إلى النِّد**" تناول فيها عمل هذه العملة وحمايتها[4].

---

[1]- بومعيل مياسة قرشوح مليكة. التّنظيم القانوني للعملات الافتراضية في نطاق أحكام القانون المصرفي. مذكّر لنيل شهادة الماستر في القانون جامعة مولود معمري كلية الحقوق ص٤.

[2]- آية بعكيش- جميلة خير. الجوانب الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات المشفرة. مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. الجزائر ص٣.

[3]- فتيحة بنابي. العملات المشفّرة كتوجيه حديث للعملات الرقمية وآثارها على العملات البنكية. بحث منشور من قبل جامعة محمد بوضياف. المسيلية (الجزائر) في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. المجلد ٩/ العدد١.ص ٤٨.

[4]- بو معيل مياسة – قرشوح مليكة. مرجع سبق ذكره ص6.

وفي عام ٢٠٠٩ تمّ أوّل إصدار لعملة البيتكوين من خلال إصدار برنامج حاسوبي بموجب ترخيص وقد صمّم البيتكوين لتكون عملة رقميّة بحتة فلا يمكن للشخص الذّهاب إلى الصّرّاف الآليّ وإيداع البيتكوين إنما هو مخزن على الإنترنت يتم الوصول إليه عن طريق أجهزة الحاسوب الآليّ[5].

إن هذا الإصدار أحدث ثورة في عالم المعاملات الماليّة عبر الإنترنت وأخذ العديد من مطوّري البرامج يطلقون المزيد من العملات المشفرة حيث ظهرت هذه العملات بشكل أكبر بعد هذا العام، ونذكر من هذه العملات على سبيل المثال: **الليتكوين، الإثريوم، زد كاش، الداش، ريبل، نيو، يسك.**

خلال سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ واللّتان تعدّان فترة ظهور وباء كورونا، انجبر العالم على الدخول في الحجر الصحي وهو ما دفعهم إلى التّعامل بهذه العملة ممّا أدّى إلى نمو وتطوّر عدد العملات الافتراضية حيث وصلت لأكثر من ٧٨١٢ عملة رقمية والسبب في ذلك الظروف الاستثنائية التي مرّ بها العالم، كما تزايدت عمليات البيع والشراء بواسطة هذه العملات[6].

الفرع الثّاني
تعريف العملة الرّقميّة وخصائصها

أولاً- <u>تعريف العملة الرّقميّة</u>:

تعدّدت تعاريف العملة الرّقميّة ولا يوجد لها تعريف واحد جامع مانع، وبرأينا أنّ مردُّ ذلك إلى كثرة العملات الرقمية واختلاف أنواعها واختلاف التقنيات المستخدمة فيها والآليات المتّبعة في إصدارها مما أدّى إلى اختلاف وجهات النظر حولها. كما أنه قد يرجح السبب إلى حداثة هذه العملة وظهور مصطلحات جديدة وغريبة نوعاً ما.

[5]- فتيحة بنابي. المرجع السابق.

[6]- خليصة زيداني- سمية فضيل- زينب طبيب. العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية. مذكرة ماستر. معهد العلوم الإسلامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، البوادي. الجزائر 2021-2022 ص ٢٠.

ومن تعاريف العملة الرقمية نذكر تعريف بنك التسويات الدولية (Bis) حيث عرّفها بأنها عملات رقمية تحمل الصفات التالية:

– عبارة عن أصول تُحدَّد قيمتها من خلال العرض والطلب عليها، وفي مفهومها تشبه السلع كالذهب مثلاً، لكن قيمتها الحقيقة صفريّة، وهي لا تفرض أي التزام على الأفراد والمؤسسات وغير مدعومة من أية جهة تنظيمية.

– تُنقَل قيمتها بين الأشخاص إلكترونياً، وتغيب الثّقة بين الأطراف المتعاملين بها ولا وجود لوسطاء في تعاملاتها.

– لا يتم إدارتها من طرف جهة أو شخص معين[7].

كما عرّفها البعض بأنّها "هي تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية"[8].

كما نرى أن بعض المشرعين تطرّق لتعريف العملة الرّقميّة ومنهم المشرع الجزائري حيث عرّف العملة الافتراضية في قانون المالية لعام ٢٠١٨ حيث نصّ في الفقرة الثالثة من المادة ١١٧ على ما يلي:

"العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنيت وهي تتميّز بغياب الدّعامة المادّيّة كالقطع والأوراق النقدية وعمليّات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية"[9].

من خلال التّعاريف المتعدّدة يمكننا تحديد صفاتها فهي حسب ما رأَيْنا قيم مالية يتم إصدارها إلكترونياً ويتم تداولها إلكترونياً في العالم الافتراضي ويتم إصدارها من أشخاص مجهولين وليس من أي جهة رسميّة فهي لا تستند على الثقة بمصدرها وأن قيمتها تخضع لقانون العرض والطلب فهي ليست لها قيمة رسميّة.

---

[7]- فتيحة بناني. مرجع سبق ذكره ص49.

[8]- د. صفون عبد السلام. أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية. بحث منشور في دار النهضة العربية ٢٠٠٦ . ص [٨-٩].

[9]- المادة 117 من قانون المالية الجزائري لعام ٢٠١٨.

ثانياً- <u>خصائص العملة الرّقميّة</u>:

للعملة الرّقميّة خصائص عديدة منها ما يعتبر محاسن أو ميّزات ومنها ما يعتبر مساوئ.

١- العملة الرّقميّة عملة إلكترونيّة بحتة لا يوجد لها أيّ وجود ماديّ ملموس.

٢- تصدر عن أشخاص مجهولي الهويّة ولا تنتمي إلى أي جهة حكومية فهي عملة ليست مدعومة من أيّ دولة أو بنك حكوميّ ولا تخضع إلى أي رقابة حكوميّة.

٣-لا تحتاج في نقلها إلى طرف ثالث أي أنه يُلغى دور الوسيط في هذه العملة وهذا شيء جيّد برأينا.

٤- ليست متجانسة، يستطيع أكثر من شخص إنشاءها وبالتالي تكون قيمتها مختلفة باختلاف مصدرها[10].

٥- السّرعة الكبيرة في تحويلها والتكلّفة المنخفضة لها[11].

٦-**الخصوصيّة والسّريّة:** فكما ذكرنا أنه لا يوجد وسيط بتداولها وأنّها تنتقل من طرف لآخر دون بيان لهويّة الأطراف فلا يمكن مراقبة عمليّات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخّل فيها[12].

ولكن هذه الخاصّيّة يجب الوقوف عندها بعض الشيء فهي قد تشكّل مزية من مزايا هذه العملة بحفاظها على هوية الأشخاص ولكن نرى أن لهذه الخاصّيّة أيضاً وجهٌ سلبيّ، فهذه السريّة قد يتم استغلالها للقيام بأعمال غير مشروعة كغسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والأهم من هذا أنها قد تستخدم في دعم الإرهاب فكثير من المقالات والقنوات الفضائية ادّعت أنه كان يتم تمويل الإرهابيّين في سورية من خلال هذه العملة ودون الكشف عن هوية الداعم، فهذا عيب كبير في هذه العملة يجب أن يكون محطّ تأمّلٍ ونظر.

---

[10]- فتيحة بناني. مرجع سبق ذكره ص49.

[11]- المرجع السابق ص49.

[12]- رقية سيار. التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة أي دينار القطرية نموذجاً. بحث منشور في مجلة المعيار من قبل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية. مجلد ٢٦ عدد ٢٠٢٢/٣ ص ٣٧٢.

٧- سعرها متذبذب غير ثابت فهو كما ذكرنا يخضع لقانون العرض والطلب والمراهنات، وهي بهذه الخاصّيّة تشكّل عيب أيضاً فقد أضحى العديد من النّاس يشترون هذه العملة فقط لكي يضاربوا عليها ويحقّقوا الأرباح.

٨- وسيلة تداول فعّالة لتجنّب الأمراض الوبائية المعدية[13].

وهذه برأينا من أفضل خصائص العملة الرقمية، فهي كونها يتم تداولها على الإنترنت فلا يكون بتداولها أي اختلاط بين الناس ومن المؤكَّد أنّ أهميّة هذه الخاصّيّة ظهرت عند انتشار وباء كورونا مثلاً حيث كان الفيروس ينتقل حتى باللمس كلمس النقود الورقية، فالعملة الرقمية تجنّبنا كل ذلك.

من خلال استعراض تعريف وخصائص العملة الرقمية نرى أن العملة الرقمية تنطوي على العديد من الخصائص منها ما يعتبر جيّد ومنها ما يعتبر سيّء، فعلى من يريد التعامل بها الموازنة بين هذه الحسنات والسيّئات وتقرير هل هذه العملة مفيدة له أم لا كما نرى أنه على المجتمع الدولي تطوير هذه العملة من خلال تجنب السيّئات التي تتصف بها والتركيز على المحاسن وتطويرها لكي تصبح عملة متداولة بكل أمان وأريحيّة.

وبذلك نكون أنهينا المطلب الأوّل من خلال التعرُّف على نشأة العملة الرّقميّة وتعريفها والوصول لخصائصها لننتقل الآن إلى المطلب الثّاني للتعرُّف على طبيعة هذه العملة وموقف المشرِّع السوريّ منه

المطلب الثّاني
طبيعة العملة الرقمية وموقف المشرع السوري منها

اختلفت الآراء حول طبيعة العملة الرّقميّة ولعلَّ ذلك الخلاف يرجع إلى حداثة هذه العملة وغموض عناصرها وطرائق عملها مما أدى إلى أنَّ كل شخص يفهم طبيعتها على نحو معيّن، كما يهمّنا في هذا الأمر أن المشرع السوري كيف فهم هذه الطبيعة وهل نصّ على موقفه منه أم لا؟

هذا ما سنكتشفه في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى **الفرعين التاليين:**

[13]- بومعيل مياسة. قرشوح مليكة. مرجع سبق ذكره ص[15].

الفرع الأول: طبيعة العملة الرّقميّة.
الفرع الثاني: موقف المشرع السوريّ من العملة الرّقميّة.

الفرع الأول
طبيعة العملة الرّقميّة

منذ ظهور العملات الرّقميّة وإلى الآن ليس هناك اتفاق حول تحديد دقيق لتكييف العملة الرّقميّة وهذا ما جعلنا نتطرَّق إلى البحث في طبيعة هذه العملات، فهل هي نقود مثلها مثل النقود العاديّة أم هي مجرّد سلعة أم أداة للاستثمار أم غير ذلك.

ظهر في ذلك في العديد من الآراء:

الرأي الأول: إنّ أنصار هذا الرأي اعتبروا العملة الرّقميّة نقوداً وتقوم بجميع وظائف النقود مثل اعتبارها مخزناً للقيمة ومقياساً للقيمة ووسيلة للتبادل، ولا تختلف عن النقود سوى بطريقة التداول فالنقود المادّيّة يتم تداولها بشكل مادي وملموس أما العملة الرّقميّة فيتم تداولها بشكل إلكترونيّ غير محسوس.

ولكن لا يمكن التسليم بهذا الرأي وذلك لوجود العديد من الخصائص للنقود لا تتمتع بها العملة الرّقميّة وأهمها أن النقود تتمتّع بصفة القبول العام ونرى أن العملة الرقمية لا تتمتع بهذه الصفة فيوجد العديد من الناس لا تقبل الوفاء بهذه العملة لا بل يوجد إلى حدّ الآن أناساً لا يعلمون بهذه العملة وبوجودها فأين صفة القبول العام تلك؟!

كما أنه من الصفات الّتي تتمتّع بها النقود صفة تجانس الوحدات ولقد سبق وذكرنا أن من أهم خصائص العملة الرّقميّة عدم تجانس الوحدات، كما أن النقود تتمتع بصفة الاستقرار النسبيّ في قيمتها وقد ذكرنا عند الحديث عن خصائص العملة الرّقميّة أنّ قيمتها تخضع لقانون العرض والطّلب وتخضع للمضاربة.

من خلال ما تقدّم نقول أنّه لا يمكن اعتبار العملة الرّقميّة نقوداً عاديّة.

الرأي الثاني: أصحاب هذا الرأي يرون أن العملة الرّقميّة هي صورة غير مادّيّة للنقود التّقليديّة[14]، فالنقود التقليديّة يتم استخدامها في الواقع والعملة الرّقميّة يتم استخدامها على المواقع الإلكترونيّة.

وكما هو الحال في الرّأي السابق لا يمكننا التّسليم بهذا الرّأي وذلك لنفس الحجج التي ذكرناها في الرّأي السابق من عدم توفر خصائص النقود التقليدية في هذه العملة وما إلى هنالك...

الرأي الثالث: إن هذا الرّأي يرى أن العملة الرّقميّة تعد شكلاً جديداً من أشكال النقود إذا توافرت لها ضوابط معيّنة وهي تلك الضوابط الخاصّة بالنقود القانونيّة المتداولة وأهمّها أن تكون قابلة للقياس والقبول العام كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع وإبراء الذمّة، ففي حال توافر هذه الضوابط تعتبر العملة الرّقميّة شكلاً جديداً من أشكال النقود.

ونرى أنه في الوقت الحالي من الصّعب بعض الشّيء توافر هذه الضّوابط إلاّ أنّه بالإمكان توافرها في قادم الأيّام.

الرأي الرابع: هذا الرّأي يرى في العملة الرّقمّية أنّها سلعة، أي أنّها استثمار يأتي عائده من المضاربة على ارتفاع وانخفاض قيمتها، وبحسب هذا الرّأي تقترب العملة الرّقميّة من السلع التي يشتريها الناس للمضاربة على قيمتها وقد يستعملوها أيضاً للوفاء بالتزاماتهم كالذهب في بعض الأحيان.

إنّ البعض يوجّه النّقد إلى هذا الرّأي على اعتبار أنّ أصحاب هذا الإصدار أرادوا له أن يكون عملة للتّبادل في البيع والشراء وليس سلعة والقول بأنّها سلعة رأي ضعيف لأنها لا تتمتع بقيمة في ذاتها المجرّدة، أي ليس لها قيمة مادّيّة تعتمد على وزنها وندرتها، كالذّهب والفضّة[15].

[14]- مصطفى محمد سائر أحمد. العملات الرقمية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال. سورية ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ ص [50].

[15]- بومعيل مياسة. قرشوح مليكة. مرجع سبق ذكره ص [39].

لكن يمكن الرد على هذا النّقد بأنه حتى لو كان واضعوا العملة الرّقميّة أرادوا لها أن تكون عملة للتّبادل إلّا أنّ الواقع يُظهِر عكس ذلك ويُظهِر أنّها أقرب للسلعة، وبالردّ على من قال ليس لها قيمة في ذاتها نقول أنّ الواقع يُظهِر أنّ لها قيمة وقلنا أن قيمتها تعتمد على العرض والطّلب.

من خلال استعراض هذه الآراء يؤيِّد الباحث الرّأي القائل بأنّ العملة الرّقميّة هي أقرب للسلعة وتعتبر أداة استثمار تأتي على صاحبها بالنّفع من خلال المضاربة على قيمتها ففعلاً إنّ أغلب النّاس يقومون بشراء هذه العملة لكي يضاربون عليها ويربحون، وإن الوفاء بها في بعض الحالات لا يغيّر من طبيعتها، فهي كأيّ سلعة ممكن للشخص أن يرضى الوفاء بها، كما ذكرنا فيما سبق أنّنا لا يمكننا عدّها كصورة من صور النقود وذلك للأسباب التي ذكرناها وأهمّها أنها لا تتمتع بصفة القبول العام[16].

وعليه ينتهي الباحث إلى أنّه لا يمكن عدّ العملة الرّقميّة نقود وأنّه يجب إعادة النّظر بها وتطويرها إذا أردنا أن نجعلها تقوم مقام النقود.

[16]- للاطلاع أكثر والتوسع في صفات النقود انظر: د. خالد الحامض. ود. علي حسين ملحم. مقدمة في الاقتصاد السياسي. منشورات جامعة حلب ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ الطبعة الأولى ص [٢٩٥] وما بعد.

الفرع الثاني

موقف القانون السوري من العملة الرقمية

في السّياق القانونيّ تُعتَبَر دراسة العملات الرّقميّة أمراً ضرورياً نظراً للتّحدّيات القانونيّة والأمنيّة التي تثيرها هذه العملات، ونظراً للواجب المُلقى على عاتق المحامين والقضاة في فهم كيفية تطبيق القوانين القائمة على العملة الرّقميّة، وكذلك الواجب الملقى على المشرِّعين في وضع قوانين جديدة لتنظيم هذا المجال المتطوِّر.

تُعتَبَر العملات الرّقميّة واحدة من التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة التي تثير اهتمام العديد من الدّول بما في ذلك سورية، ومع ذلك فإن موقف المشرع السوري تجاه العملات الرّقميّة لا يزال غير واضح، فحتى الآن لم يصدر أي تشريع رسمي في سورية ينظِّم استخدام هذه العملات في بلادنا.

ويرى الباحث أنّ سبب عدم وضوح موقف المشرِّع قد يعود إلى الظّروف السّياسيّة والاقتصاديّة التي تمرُّ بها البلاد والّتي تعيق عمليّة قوننة هذه العملة وخاصّة الضعف الاقتصاديّ الذي تمر به البلاد ووجود مشاريع أكثر أهميّة يجب توجيه الميزانيّات إليها في ظل هذه الظّروف والعقوبات الاقتصاديّة الجّائرة المفروضة علينا.

ومع ذلك فإن بعض المصادر تشير إلى أنّ هناك اهتماماً متزايداً من قبل بعض المستثمرين والشّركات في سورية بالعملات الرّقميّة، وقد تكون هذه الاهتمامات هي الّتي تدفع إلى التّفكير في كيفيّة تنظيم هذه العملة وحماية المتعاملين بها.

وبدوره كان قد كشف مدير نقانة المعلومات في مصرف سورية المركزي الدّكتور فراس عيسى من خلال مقال منشور في صحيفة البعث السّورية أنّ العملات المشفّرة في سورية مؤجّلة وليست ملغاة على الإطلاق بل هي فكرة موجودة تنتظر الوقت الأمثل لاعتمادها، مبيّناً أنّ العملة الرّقميّة الخاصّة بمصرف سورية المركزي ليست قيد الدّراسة في الوقت الحالي لأسباب تتعلّق بالأولويّات والانشغال بمشروعات وطنية ضخمة سيتم العمل لاستكمالها، مؤكّداً في الوقت نفسه أنّ البنك المركزيّ لا يمكنه أن يكون بعيداً عن التكنولوجيا والمخرجات العالميّة الجّديدة باعتباره جزءاً من الاقتصاد العالميّ.

وأشار عيسى إلى أنّ إطلاق العملات المشفّرة مشروع ضخم يتطلّب دراسة عميقة للواقع وتحليلاً دقيقاً للسّوق الماليّة ورصد مختلف المخاطر القائمة لاعتماد نموذج يلبّي الحاجة الوطنيّة ويحقّق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وأكّد عيسى أنّ الحديث عن عملات رقميّة أو مشفّرة يعني بالضّرورة عملة رقميّة مرتبطة وصادرة عن مصرف سورية المركزيّ لها سندها القانونيّ والماليّ وتحمي أموال الناس وتحظى بالثّقة من قِبَلِهِم بعيداً عن عمليّات المضاربة الأخرى.

وتابع الدكتور فراس عيسى أنّ العملات المشفّرة أُنشِئَت بوصفها واحدة من أدوات تقليص التّداول النّقديّ غير أنّ مخاطرها الحاليّة تفوق مكاسبها، خاصّة وأنّها تُستَخدَم بطرق ووسائل غير مشروعة من دون مرجعيّة، حيث يمكن أن تختفي اليوم أي عملة رقمية وتتبخّر أموال المشتركين من دون معرفة أسباب ذلك ومرجعيّة تلك العملة وأصحابها.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ مصرف سورية المركزي كان قد صرّح في وقتٍ سابقٍ عن نيّته بإطلاق أو دراسة بإطلاق عملة رقميّة أو مشفّرة وذلك ضمن خطّته للتحوّل الرقميّ ومواكبة التطورات والمخرجات العالميّة والّذي اكتفى بذلك التّصريح من دون صدور أيّة تصريحات أخرى عن مصير العملة الرّقميّة والمرحلة الّتي وصلت إليها[17].

الآن وبعد أن تعرّفنا على وضع العملة الرقمية في سورية وأهمّه أنّه لا يوجد تشريع حالي ينظّمها، سنقوم بالتعرّف على نتائج التعامل بهذه العملة في سورية في ظلّ هذا الوضع، ودراستنا هذه ستقدّم جواباً لسؤالٍ قد يطرحه أيّ إنسان وهو: هل يمكن التّعامل بالعملة الرّقميّة في سورية أو ما هي النتائج المترتبة على تعاملي بهذه العملة في سورية؟

[17]- رامي سلّوم. "المركزي": اعتماد العملة الرقمية في سورية مؤجّل حالياً وليس ملغى. مقال منشور في صحيفة البعث السورية ٢٠٢٢/٦/٢٥.

إنّ العملة الرّسميّة في سورية هي اللّيرة السّوريّة وذلك حسب قانون النّقد الأساسيّ رقم /٢٣/ لعام 2002 والمعدّل بالمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011 المادة ١٢[18]، والجّهة الّتي تصدر العملة في سورية هي مصرف سورية المركزيّ وذلك حسب المادة 55 من نفس القانون[19].

وبما أنّه في القانون السوري لا يوجد أي تعريف للعملة الرّقميّة ولا هي ضمن تعريف العملة الوطنيّة أو العملة الأجنبيّة المُعاقَب على التّعامل بها حسب المرسوم التشريعيّ رقم /٥/ لعام 2024، فمن حيث النّتيجة هي عملة وهميّة غير موجودة حتى لو القاضي كان على معرفة بها ولا تصلح مقابلاً للوفاء.

لذلك وحسب القاعدة القانونيّة القائلة "**لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**" وبما أنه لحدّ الآن لا يوجد قانون في سورية ينصّ صراحةً على عقوبة للتّعامل بالعملة الرّقميّة أو حيازتها فإنّه لا يوجد جرم، بمعنى أنّه يمكن في سورية التّعامل بالعملة الرّقميّة على الإنترنت إذا كان الطرفين راضيين ولم يشتكي أي أحد منهم.

إلا أنّه يوجد استثناء للقاعدة السّابقة وهو حالة ادّعاء طرف بوقوع جريمة عليه باستخدام العملة الرّقميّة أو من خلالها، وبما أنّ العملة الرّقميّة والجرائم التي يمكن أن تقع باستخدامها سوف تتم عن طريق الإنترنت فهذا الشّيء سيخضعها لقانون تنظيم التّواصل على الشّبكة ومكافحة الجّريمة المعلوماتيّة السوريّ رقم /٢٠/ لعام 2022 والّذي عرّف الجّريمة المعلوماتية في المادة/1/ منه[20].

---

[18]- انظر المادة 12 من قانون النقد الأساسي والّتي تنص: "الوحدة القياسية للنقد السوري هي الليرة السورية ويشار إليها بحرفي ل.س".

[19]- انظر المادة 55 من قانون النقد الأساسي والتي تنص: "يمارس مصرف سورية المركزي لحساب الدولة امتياز إصدار النقد وفقاً لأحكام الباب الثاني من هذا القانون كما يتولى جميع المهام المنصوص عليها في الباب المذكور".

[20]- المحامي حسام كريم الدين. البيتكوين العملة الرقمية في القانون السوري. مقال منشور على موقع سيريا ديلي نيوز ٢٠١٨/١/28.

- انظر المادة/1/ من قانون تنظيم التّواصل على الشّبكة ومكافحة الجّريمة المعلوماتيّة السوريّ رقم /٢٠/ لعام 2022.

وتبســـيطاً للفكرة إن الكلام يعني أنّ العقوبة لن تكون بمعرض التّعامل بالعملة الرّقميّة بحدّ ذاتها وإنّما التّعامل يكون مكوّن من مكوّنات مسرح الجّريمة كأن يستخدم الشّخص وسائل احتياليّة ليأخذ أموال النّاس مقابل العملات الرقمية.

وأخيراً من خلال ما سبق رأينا أن التّعامل بالعملة الرّقميّة لا يشكّل أي جرم وأنّ الاستثناء السّابق لا يغيِّر شـــيء من هذه القاعدة وذلك لأنّ العقاب ليس على التعامل بالعملة الرّقميّة، والعملة الرّقميّة كانت مجرّد وسيلة من وسائل الجريمة ليس لها أي تأثير على العقاب.

ورأينا أيضـاً أن المشـرِّع السـوري اتّخذ موقفاً سـلبياً تجاه العملة الرقمية فهو لم يحظرها ولم يسـمح بها وإنما التزم الصمت حيالها.

ويرى الباحث أنّ موقف المشـرِّع السـوريّ هو موقف سـليم وذلك لأنّه لا يمكن في ظلّ الظّروف الحاليّة تنظيم مثل هكذا موضـــوع ضـــخم، ولأنّ المشـــرِّع بموقفه هذا لم يقف عقبة أمام تطوُّر العملات والـدّفع الإلكتروني، ولكن بنفس الوقت بـدورنـا نشـــجِّع على مواكبـة التطوُّر والرّكـب الحضاريّ ولكن في الوقت المناسب لكي يكون مشروع فيه كلّ الخير لبلدنا سورية.

المطلب الثالث

تقييم العملة الرّقميّة وتحديد آثارها

إن كل شيء في الحياة له محاسن ومساوئ والعملة الرّقميّة مثلها مثل أي شيء لها محاسن ولها مساوئ، فهي سلاح ذو حدّين، تحمل العديد من المحاسن كما تحمل العديد من المساوئ، كما أنّ للعملة الرقميّة العديد من الآثار، كلّ هذا سنتناوله في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى **الفرعيين التاليين:**

الفرع الأول: تقييم العملة الرقمية.

الفرع الثاني: آثار العملة الرّقميّة.

الفرع الأول

تقييم العملة الرّقميّة

إنّ العملة الرّقميّة كما ذكرنا هي سلاح ذو حديّن فكما تتمتع بمحاسن لا تنكر فإنها تحمل عدداً من المساوئ يجب الوقوف عندها.

أولاً- <u>محاسن العملة الرقمية</u>:

للعملة الرقمية العديد من المزايا نجملها فيما يلي:

١- **إلغاء الطرف الثالث في تداول هذه العملة:** حيث إن التعامل بهذه العملة يتم بشكل مباشر بين الأفراد، فعمليّات التّحويل بين الطرفين في هذه العملات تتم مباشرةً بين المرسل والمستقبل دون تدخّل أي طرف آخر، مما يعطيه حرّية في الدفع أو التحويل.

٢- إنّ العملات الرّقميّة بتعاملها السّابق تحمل سهولة في التّعامل وسرعة في توثيق عمليّاتها لا توجد في غيرها، حيث يمكن تداولها في أي وقت ليلاً أو نهاراً وبأيّ كمية يتّفق عليه الطّرفان

دون أيّ عوائق، وخلال مدة لا تتجاوز عشـــر دقائق غالباً، وكذلك لا يتوقّف التّعامل بوفاة الشخص، بل يحل محلّه ورثته بسهولة دون حاجة إلى إجراءات قانونية[21].

٣- **رســومها منخفضــة:** حيث أنّ العملات الرقمية بطبيعة تعاملها تتميز بأنّ المتعامل بها لن يدفع أيّة مصـاريف على النقل والتحويل كالّتي تتقاضـاها البنوك وشـركات بطاقات الائتمان عادةً بسبب عدم وجود الوسيط بين الزبون والتاجر مثلاً لنقل المال.

٤- **الخصـوصـية والأمان:** سـجلّات العملات الرّقميّة تسـتند في بناؤها إلى خوارزميات تشـفير مختلفة يصـعب فكّها أو تحليلها، مما يجعلها أكثر أماناً من العملات العادية إضـافة إلى إمكانية استخدام أسماء مستعارة وأرقام حسابات غير مرتبطة بأي مستخدم أو حساب أو بيانات مخزنة يمكن ربطها بملف تعريف مما يحقق مبدأ الخصوصية[22].

وكما ذكرنا ســـابقاً فإنّ العملة الرّقمية تنتقل من الندّ إلى الندّ، وتكون هذه العملية مســـجّلة في السّجل الموحّد من غير تحديد الهويّة الحقيقية للمرسـل والمسـتقبل. ونظراً لهذه الطبيعة الخاصـة فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخّل فيها، كما أنّه يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم بخصوصيّة تامّة دون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك[23].

وبالرّغم من أنّ معظم الباحثين يصـنّفون هذه الخاصّيّة ضمن محاسن العملة الرقميّة إلاّ أنّنا نرى أنّ ما خفي من مسـاوئ هذه الخاصـيّة، كان أعظم، وبالطّبع سـنتحدّث عن ذلك عندما نتكلم عن مساوئ العملة الرقميّة.

[21]- د. جاســم كاظم عبد الله الجاســم. الأحكام الفقهيّة للعملات الرّقميّة "دراســة مقارنة". بحث منشــور في مجلّة الشّريعة والقانون. العدد40. 2022. ص421.

[22]- مصطفى محمّد سائر أحمد. مرجع سبق ذكره ص17.

[23]- رقية سيار. مرجع سبق ذكره ص8.

٥- **العالميّة:** العملات الرّقميّة لا ترتبط بموقع معين لكي يتم التّعامل بها، إذ أنّها لا تخضع لسلطة دولة أو بنك مركزي، وعليه فإنّه لا تستطيع أي دولة أن تحظر التعامل بها لأنّها لا تخضع لسلطتها أو سيطرتها فيمكن التّعامل بها وكأنّها عملة محليّة[24].

٦- **اللاّمركزيّة:** تتميّز العملات الرّقميّة بعدم وجود سلطة ماليّة مركزيّة تصدر عنها أو تشرف على تداولها فهي تصدر عن جهة مجهولة، كما أنها عبارة عن عملات افتراضية تشفيريّة هدفها السّماح للمستخدمين بإرسال مبالغ ماليّة لبعضهم البعض على الإنترنت دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليّات الدفع والتمويل مع المحافظة على مجهوليتها[25].

٧- **وسيلة ناجعة في تجنّب الأمراض المعدية:** العملة الرّقميّة مجال عملها هو الإنترنت وبالتّالي يستطيع الشّخص البيع والشراء عن طريق الإنترنت والبعد عن الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق تداول النقود وذلك خاصّة في فترات انتشار الأوبئة (كوباء كورونا).

ثانياً- <u>مساوئ العملة الرقميّة</u>:

كما أنّ للعملة الرّقميّة محاسن فإنّ لها مساوئ أيضاً وإنّ بعض المحاسن للعملة الرقميّة تشكّل في ذات الوقت مساوئ من جانبها الآخر، ونذكر من هذه المساوئ ما يلي:

١- **التّشفير:** فتشفير العملة الرقميّة والتكتّم على طريقة توليدها عبر معادلات معقّدة بجعلها مساراً سهلاً للعديد من العمليّات المشبوهة، فهي لا تخضع لرقابة من أحد، وبذلك وجد فيها العديد من الخارجين عن القانون ملاذاً في استخدامها في عمليّات غير مشروعة مثل غسيل الأموال

[24]- د. منصور علي منصور شطا. العملات الافتراضيّة المشفّرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل). بحث منشور في معهد الذلتا العالي للحسابات بالمنصورة. العدد37. 2022. الجزء الأوّل. 3/3. ص1807.

[25]- د. صويلحي نور الدّين. أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضيّة على استقرار النّظام النّقدي العالمي. بحث منشور في مجلّة آفاق علمية. مجلّد 10. العدد2. 2018. ص221.

وتجارة السّـلاح والمخدرات[26]. والأهم والأخطر من ذلك هو تمويل الإرهاب، فقد ذكرنا سـابقاً أنّه كان يتم تمويل الإرهابيّن في سورية عن طريق هذه العملة.

وفي هذه السلبيّة نرى أنّها هي الوجه الآخر لميّزة الخصوصية والسّريّة.

٢- **بعض العملات الرّقميّة لا يمكن صرفها إلى عملات عادّية:** أي أنّها تفقد لميزة الصـرف إلى عملات متعدّدة ولا يمكن تداولها إلاّ مقابل عملة واحدة أو عملات معيّنة، وهذا العيب يجعل المسـتخدم مجبراً على تحويل العملات الرّقميّة إلى إحدى العملات الرئيسـية مثل البيتكوين والإيثيريوم ثم تحويلها للعملة المطلوبة من خلال بورصـات خاصـة بذلك وهذا الأمر يحتاج تكلفة عالية.

٣- **عدم أمان بورصة تداول العملات الرّقميّة:** على الرّغم من أمان وخصوصيّة العملات الرّقميّة إلاّ أنّ ذلك الأمان ليس مطلقاً حيث يمكن لبعض المخترقين المحترفين التسـلّل إلى هذه البيانات والوصول إليها وسرقة العملات الرقمية أيضاً[27].

٤- **التهرّب الضـريبي:** العملات الرّقميّة يمكن أن تكون شـكلاً مبتكراً وخفيّاً من التهرّب الضـريبيّ حيث لا يوجد نظام قانوني تعمل فيه بل يتم الاحتفاظ بها في حسـابات الفضـاء الإلكترونيّ، ممّا يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصـاد غير الرسـميّ لعدم تسـجيل هذه الأنشـطة الماليّة الذي يؤدي إلى زيادة حجم السوق غير الرسميّ وعدم رقابة أي سلطة مركزية ورسميّة على تبادل السلع والخدمات وعدم قدرة الدّولة على ربط الضريبة على تلك الصفات ممّا يؤدي إلى زيادة التهرّب الضريبي ممّا يؤثر على السياسة الماليّة للدولة.

٥- **تذبذب سعر العملة الرّقميّة:** حيث أنّ سعر هذه العملة قائم على العرض والطّلب وهذا يؤدي إلى تقلّبات ومشاكل كبرى للمتعاملين بها وللاقتصـاد مثل المضـاربة والتضـخّم وهروب رأس المال وضعف الاستثمار وغيرها من الأضرار الاقتصاديّة والماليّة.

---

[26]- د. حسن سيد حسن علي اليداك. العملات الرّقميّة المشفّرة وأثرها على النّظام الاقتصادي في الشريعة والقانون. بحث منشور في مجلّة الشريعة والقانون. العدد40. 2022. ص880.

[27]- مصطفى محمد سائر أحمد مرجع سبق ذكره ص١٨+١٩.

كما أنّ سعرها المتذبذب يشجّع المحتالين على استغلال ذلك عن طريق مواقع وهميّة لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثّر سلباً في قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة ثم بيعها بعد أن تعود القيمة للارتفاع[28].

٦- **عدم وجود جهة مركزيّة معترف بها تخضع لها هذه العملة:** وقد ذكرنا سابقاً أن هدا يعتبره البعض ميّزة للعملة الرّقميّة إلاّ أنّه يشكل في جانبه الآخر سيّئة من مساوئها وهي أنّه بسبب ذلك لا يثق الكثيرون فيها ويخشون من تعرّض أموالهم للضياع.

٧- **احتمال وقوع بعض الأخطاء الفنيّة والبشريّة في عملية تمويل هذه العملات:** ولا يمكن تدارك هذه الأخطاء عند وقوعها مما يجعل المتعامل بها غير واثق من الحفاظ على ثروته[29]، فمثلاً إذا تمّ تحويل مبلغ معيّن لشخص آخر غير الّذي يقصده الشخص فلا يمكن إجباره على ردّها.

وبذلك نكون أنهينا هذا الفرع من خلال التعرّف على محاسن ومساوئ العملة الرقميّة، فقد رأينا أنّ هذه العملة تتمتّع بالعديد من المحاسن ولكن في مقابل ذلك لها العديد من المساوئ التي لا يمكن نكرانها، وبالتالي إذا أردنا أن نجعل هذه العملة وسيلة تداول من قبل الجميع فيجب إعادة النظر بهذه المساوئ لتجنّبها ومن ثمّ إقناع المواطنين بالتعامل بها وإشعارهم بأن التعامل بها يتم بكل أمان.

الفرع الثاني
آثار العملة الرقميّة

إنّ انتشار العملة الرقمية وشيوع استخدامها يؤدّي إلى ظهور عدد من الآثار السّلبيّة وخاصّة أنّه لا دور للدول أو بنوكها المركزيّة في إصدار هذه العملة مما يؤثّر بشكل كبير في السّياسات النّقديّة للدول، ويقلّل من قدرة هذه البنوك المركزيّة على الحفاظ على الاستقرار النّقديّ من خلال إضعاف دورها في السّيطرة على السّيولة النّقديّة وسرعة دوران النقود.

---

[28]- رقية سيار مرجع سبق ذكره ص 373.

[29]- د. جاسم كاظم عبد الله الجاسم مرجع سبق ذكره ص 434.

هـــذا بالإضافة إلى تأثير هذه العملة على السّياسات المالية أيضاً من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضّريبيّة، حيث سيكون من الصّعب على السّلطات الماليّة المختصّة أن تراقب جميع الصّـــفقات والدّخول التي يتم دفعها أو اســـتلامها بالعملات الرقمية[30]، مما يمكّن من التهرّب الضريبي كما ذكرنا.

كما أنّ لهذه العملة تأثير على العرض الكلّي للنقود على المستوى الدّولي لأنّها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدّولي إصافة للموجود في السّاحة والمتمثّل في العملات الورقيّة المتداولة، وهذا قد يسهم في زيادة معدّلات التضخم العالمي[31].

وتؤثّر هذه العملة على توليد النّقود حيث ستتأثّر قدرة الجهاز المصـرفي في كل دولة على توليد النّقود، فطبيعة النّقود الرقميّة وآليّة تبادلها لا تتيح إمكانيّة توليد النقوّد، لأنّه يتم نقل كميّة النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى دون التدخّل من الجهاز المصرفي للدولة[32].

ولهذه العملة تأثير على استقرار نظم المدفوعات والأسواق المالية، حيث أنّه من المتوقّع في حال انتشـار العملة الرّقميّة وزيادة أهميتها الاقتصـاديّة أن تصـبح الآليّة الرّئيسـيّة لتسـوية المدفوعات وبخاصّـــة التبادلات الدّولية، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية فإنّ حجم النّقود في الاقتصـــاد سـيتعذّر تحديده، وذلك نتيجةً لعدم خضـوع هذه النقود لإشـراف مباشـر من قبل السّـلطة النقديّة، الأمر الذي يؤثّر سـلباً في الأجل الطويل على آلية سـير نظم المدفوعات وهذا بالتّبعيّة يؤثّر على اسـتقرار الأسـواق الماليّة، كما أن ذلك يسـاهم أيضـاً في عدم دقّة قياس معدّلات سـرعة دوران النقود.

وممّا لا شـكّ فيه أنّ هذه العملة قد تُسـتَخدَم كأداة لتمويل الصّـفقات غير المشـروعة، ومع ازدياد ترابط الأسواق الماليّة والدّوليّة وارتفاع معدّلات التّعامل الدوليّ بوسائل الدّفع الإلكترونية فإنّ حجم المشكلات الاقتصادية والمالية والقانونيّة التي يمكن أن تنشأ كنتيجة لظهور وشيوع العملة الرّقميّة

[30]- بسـام أحمد الزلمي. دور النقود الإلكترونية في عمليات غسـل الأموال. مقال منشـور في مجلة جامعة دمشـق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 26. العدد الأول. 2010 ص554.

[31]- عبد المالك توبي – منصـف شـرقي. أثر العملات الرقمية المشـفّرة على مسـتقبل المعاملات الماليّة البيتكوين نموذجاً. بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 11. العدد1. 2021 ص١٩٠.

[32]- المرجع السابق ص ١٩١.

سيكون كبيراً جدّاً، ضِف إلى ذلك استنزاف النّقود الأجنبيّة من خلال شراء عملة البيتكوين وضخّ النّقود الأجنبيّة نحو المجهول ودون تبادل مع عملة حقيقيّة نستطيع من خلالها ضبط سعر الصّرف بين العملتين وتحويل الإنتاجيّة نحوها[33].

وإنّ هذه العملات الرّقميّة تُستخدَم كأداة في غسل الأموال ممّا يكون له بالغ الأثر على اضطّراب النظام الاقتصادي وخفض قيمة العملة المحليّة، وذلك لأنّ غسل الأموال يدفع إلى غطاء اقتصادي في مشروع مؤقّت للنقود، وبعد فترة يُصَفّى المشروع ويفقد السوق السلع والخدمات فجأة فترتفع الأسعار وتنخفض قيمة العملة المحليّة وبالتالي يزداد الركود ونسب البطالة[34].

إذاً وفي الختام يرى الباحث أنّ العملات الرّقميّة ستؤثّر سلباً على النّظام الاقتصاديّ لكونها ليس لها اعتماد مالي في أي نظام دوليّ معتمد سوى البعض، وغير مغطّاة بغطاء معتبر ولا تخضع لسلطات البنوك المركزيّة والجّهات الرّقابيّة، ولأنّها تسبّب الأزمات الجوهريّة من انخفاض قيمة العملة وزيادة الرّكود وخفض احتياطيّ النّقد الأجنبيّ.

الخاتمة:

في الختام إن العملة الرّقميّة ممكن أن تكون شيء حضاريّ ومسهّل للمعاملات أو قد تكون عملة المستقبل ولكن في النهاية ومن الناحية القانونيّة فإن الأمر يعود للمشرِّع الذي قد يحظر أو يسمح بهذه العملات في المستقبل.

ونحن في بحثنا هذا درسنا الوضع القانوني للعملة الرقمية من خلال التعرّف عليها أوّلاً عن طريق دراسة نشأتها التّاريخيّة والتعاريف المتعددة لها ثمّ التطرُّق لطبيعتها وموقف المشرِّع السوريّ من هذه الطّبيعة وهذه العملة الجّديدة، كما درسنا محاسن ومساوئ هذه العملة والآثار المترتّبة على استعمالها.

[33]- د. حسن سيد حسن علي الداك. مرجع سبق ذكره ص ١٩٤.
[34]- مصطفى محمد سائر أحمد. مرجع سبق ذكره ص40.

وقد توصّلنا من خلال ما سبق للنتائج والتّوصيات التّالية:

أولاً- <u>النتائج</u>:

١- إنّ العملة الرّقميّة هي عملة حديثة النشأة تعود لعام 2008-2009 نَشَأَت لمواكبة التطوّرات التكنولوجيّة.

٢- عدم وجود تعريف جامع مانع لهذه العملة وتعدّد تعاريفها.

٣- هناك اختلاف حول طبيعة هذه العملة وعدم استقرار للرّأي حول هذه الطبيعة وإن كانت برأينا هي أقرب للسلعة.

٤- إن العملة الرّقميّة تختلف عن العملة العاديّة المستخدمة في الحياة العاديّة من عدّة نواحي.

٥- إنّ فكرة العملة الرّقميّة ليست فكرة مستبعدة في سورية وإنّما مؤجّلة.

6- المشرّع السوريّ التزم الصّمت حيال هذه العملة ولم يحظر التّعامل بها ولم يسمح به.

7- التّعامل بالعملة الرّقميّة مسموح في سورية وغير معاقب عليه.

8- العملة الرّقميّة سلاح ذو حدّين تتمتع بالعديد من المحاسن ولها العديد من المساوئ.

9- للعملة الرّقميّة في وضعها الحاليّ أثر سلبيّ على النّظام الاقتصاديّ.

ثانياً- <u>التّوصيات</u>:

١- توجيه الاهتمام لهذا المجال والاطّلاع على أسرار هذه العملة لمعرفة مدى إمكانيّة مواكبتنا لها.

٢- الاطّلاع على تجارب الدول الأخرى مع هذه العملة لمعرفة محاسنها ومساوئها.

٣- طلب المساعدة من الدّول الصّديقة المتطوّرة لتقديم الآراء حول هذه العملة من خلال تجاربهم العمليّة لها.

٤- تشكيل لجان لدراسة هذه العملات وآثارها على الاقتصاد والخروج باقتراحات حول مدى إمكانيّة استعمال هذه العملة ومتى بإمكاننا ذلك إن كان الاقتراح يسمح بالتّعامل بهذه العملات.

٥- إصدار نشرات التّوعية لأفراد الشّعب حول هذه العملة ومخاطرها.

٦- توجيه الجامعات والباحثين لإجراء دراسات أخرى حول هذه العملة ومحاسنها ومخاطرها.

7- توجه الاهتمام نحو تصحيح مساوئ العملة الرّقميّة.

8- محاولة تطوير العملة الرّقميّة بشكل يحسّن من آثارها.

المصادر والمراجع

أوّلاً- الكتب العلميّة:

د. خالد الحامض- د. علي حسين ملحم. مقدّمة في الاقتصاد السياسي. منشورات جامعة حلب. 2005-2006. الطبعة الأولى.

ثانياً- الرسائل العلميّة:

رسائل الماجستير:

1- آية بعكيش- جميلة خير. الجوانب الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات المشفرة. مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. الجزائر.

2- بومعيل مياسة قرشوح مليكة. التّنظيم القانوني للعملات الافتراضية في نطاق أحكام القانون المصرفي. مذكّر لنيل شهادة الماستر في القانون. جامعة مولود معمري. كلية الحقوق.

3- خليصة زيداني- سمية فضيل- زينب طبيب. العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية. مذكرة ماستر. معهد العلوم الإسلامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، البوادي. الجزائر 2021-2022.

4- مصطفى محمد سائر أحمد. العملات الرقمية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال. سورية ٢٠٢٢- ٢٠٢٣.

ثالثاً- المقالات والأبحاث:

1- المحامي حسام كريم الدين. البيتكوين العملة الرقمية في القانون السوري. مقال منشور على موقع سيريا ديلي نيوز ٢٠١٨/١/28.

2- بسام أحمد الزلمي. دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال. مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 26. العدد الأول. 2010.

3- د. جاســم كاظم عبد الله الجاســم. الأحكام الفقهيّة للعملات الرّقميّة "دراســة مقارنة". بحث منشور في مجلّة الشّريعة والقانون. العدد40. 2022.

4- د. حسن سيد حسن علي اليداك. العملات الرّقميّة المشفّرة وأثرها على النّظام الاقتصادي في الشريعة والقانون. بحث منشور في مجلّة الشريعة والقانون. العدد40. 2022.

5- د. صفوان عبد السلام. أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية. دار النهضة العربية ٢٠٠٦.

6- د. صــويلحي نور الدّين. أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضــيّة على اســتقرار النّظام النّقدي العالمي. بحث منشور في مجلّة آفاق علمية. مجلّد 10. العدد2. 2018.

7- د. منصور علي منصور شطا. العملات الافتراضيّة المشفّرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل). بحث منشور في معهد الدّلتا العالي للحسابات بالمنصورة. العدد37. 2022. الجزء الأوّل. 3/3.

8- رامي ســلّوم. "المركزي": اعتماد العملة الرقمية في ســورية مؤجّل حالياً وليس ملغى. مقال منشور في صحيفة البعث السورية ٢٠٢٢/٦/٢٥.

9- رقية سيار. التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة أي دينار القطرية نموذجاً. بحث منشور في مجلة المعيار من قبل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية. مجلد ٢٦ عدد ٢٠٢٢/٣.

10- عبد المالك توبي – منصف شرقي. أثر العملات الرقمية المشفّرة على مستقبل المعاملات الماليّة البيتكوين نموذجاً. بحث منشــور في مجلة الاقتصــاد الصــناعي. المجلد 11. العدد1. 2021.

11- فتيحة بنابي. العملات المشــفّرة كتوجيه حديث للعملات الرقمية وآثارها على العملات البنكية. بحث منشور من قبل جامعة محمد بوضياف. المسيلية (الجزائر) في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. المجلد ٩/ العدد١.

رابعاً- القوانين:

1- قانون المالية الجزائري لعام 2018.

2- قانون النقد الأساسي في سورية رقم/23/ لعام 2002 والمعدّل بالمرسوم التشريعي رقم /21/ لعام 2011.

3- قانون تنظيم التّواصـــل على الشّـــبكة ومكافحة الجّريمة المعلوماتيّة الســـوريّ رقم /٢٠/ لعام 2022.